انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على حجم الفجوة الغذائية بالجزائر
- دراسة تحليلية للفترة (2007-2017) -

the repercussions of fluctuations in the prices of basic foodstuffs On the size of the food gap in Algeria-An analytical study for the period(2007-2017)-

بن زغدة حبيبة[1]
جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل- الجزائر
benzeghda1986@gmail.com

بوشويط فيروز
جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل- الجزائر
feyrouzmajis@gmail.com

تاريخ الاستلام: 22 /2021/02 تاريخ القبول: 21 /2021/03 تاريخ النشر: 24 /2021/06

ملخص:
تهدف هذه الدراسة الى تحليل اتجاهات تأثر تجارة المنتجات الغذائية في الجزائر نتيجة للتقلبات الحاصلة في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية خلال الفترة(2007-2017) والتي تختلف ما بين الصادرات والواردات، ووفقا لهذا طرحنا التساؤل التالي:" ما هي انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على حجم الفجوة الغذائية بالجزائر خلال الفترة(2007-2017) ؟، وقد تم معالجة إشكالية الدراسة باعتماد المنهج الوصفي التحليلي في التعامل مع معطيات وبيانات الفترة(2007-2017)، وقد توصلت الدراسة الى تسجيل الجزائر عجز في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة بسبب استيرادها معظم السلع الغذائية الأساسية التي بلغت أسعارها عالميا أسعار قياسية، بينما تصدر عدد محدود من المنتجات الغذائية والتي لم ترتفع أسعارها عالميا بصفة كبيرة.
الكلمات المفتاحية: الأسعار العالمية للمواد الغذائية، الجزائر، الصادرات، الواردات، الميزان التجاري

Abstract:
This study aims to analyze the trends in the impact of food products in Algeria as a result of the fluctuations in international prices of basic foodstuffs during the period (2007-2017), which differ between exports and imports, and according to this we asked the following question: What are the repercussions of fluctuations in world prices for basic foodstuffs On the size of the food gap in Algeria during the period (2007-2017)? . The problem of the study was addressed by adopting the descriptive and analytical approach in dealing with the data of the period (2007-2017). The study found that Algeria recorded a deficit in the balance of trade during the study period due to its import for the most basic goods whose prices have reached a record global prices, while a limited number of goods are exported and whose prices have not risen significantly globally.
Key words: *international foodstuff prices, Algeria, exports, imports, balance of trade.*

مقدمة:

لقد كانت الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية والسنوات الموالية للاستقلال من الدول المصدرة لبعض المحاصيل الزراعية ذات الدلالة الاقتصادية المهمة كالقمح، غير أنها ما لبثت أن تحولت إلى دولة مستوردة بامتياز لتلك المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع، على الرغم من امتلاكها إمكانيات مهمة في مجال الإنتاج الغذائي واكتسابها تجربة تنموية لا بأس بها، ونظرا إلى عدم كفاية الكميات المنتجة محليا من أهم المحاصيل الزراعية ذات

1 - **المؤلف المرسل:** بن زغدة حبيبة، benzeghda1986@gmail.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستهلاك الواسع رغم ما تمتلكه من مؤهلات فإن الجزائر تضطر إلى استيراد كميات كبيرة لسد العجز في الفجوة الغذائية المسجلة خاصة بالنسبة لمادة القمح مما يشكل عبئا اقتصاديا كبيرا على ميزانية الدولة.

من جهة أخرى شهدت الأسواق العالمية للمواد الغذائية ارتفاعات مذهلة في أسعار هذه السلع خاصة سنة 2008 و2011 وعودة ارتفاعها من جديد في سنة 2017، الأمر الذي أدى معه إلى تأثر الأسعار المحلية لهذه السلع الغذائية في جل دول العالم وخاصة المستوردة الصافية للغذاء من الأسواق العالمية ومنها الجزائر، ومثلها مثل الدول العربية والنامية تأثرت هي الأخرى بفعل تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية حيث كانت التأثيرات مباشرة على الإنتاج والاستهلاك وعلى مستوى معيشة المواطن، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل التحكم في الأسعار.

إشكالية الدراسة:

في هذا السياق يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على حجم الفجوة الغذائية بالجزائر خلال الفترة (2007-2017)؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

-ان اعتماد الجزائر المتزايد على السوق الدولية لتلبية الطلب المحلي من المواد الغذائية الأساسية في ظل معدل النمو السكاني المتزايد وضعف الإنتاج الزراعي المحلي، جعل تأثير تقلبات الأسعار العالمية من هذه المواد على حجم الفجوة الغذائية في تزايد مستمر.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة من حيث:

-تفاقم أزمة الغذاء على المستوى العالمي والعربي من مطلع سبعينات القرن الماضي؛

-توجيه نسبة معتبرة من المنتجات الغذائية الأساسية من طرف البلدان الرئيسية المنتجة للغذاء لإنتاج الوقود الحيوي مما يقلل من المخزون والمعروض العالمي من الغذاء؛

-اعتماد الجزائر بصورة كبيرة على الاستيراد في حصولها على الغذاء مما يجعلها عرضة لمختلف التغيرات الحاصلة في السوق العالمية للمواد الغذائية.

منهج الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في التعامل مع البيانات والمعطيات الخاصة بفترة (2007-2017)، والتي يتم جمعها من المراجع العلمية المتنوعة تأتي في مقدمتها التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

المحور الأول: اتجاهات أسعار المواد الغذائية الأساسية في الجزائر:

لقد عرفت أسعار السلع الغذائية الأساسية في الجزائر مثل باقي دول العالم منذ مطلع القرن الحالي تقلبات كبيرة تميزت بحركة ارتفاع بلغت ذروتها سنة 2008 و2011، والتي أثرت على استقرار أسواقها من خلال انخفاض حجم المخزونات وتزايد حدة التقلبات السعرية في أسواق الحبوب والزيوت النباتية، فتطور أسعار المواد الغذائية في السوق الوطنية الجزائرية مرتبط أساسا بتقلباتها في الأسواق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالمية، على اعتبار أن تموين السوق الوطنية الجزائرية بالمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع كمواد أولية تستعمل كمدخلات في صناعة هذه المنتجات أو منتجات مصنعة موجهة للاستهلاك المباشر يخضع للاستيراد بنسب عالية.

الجدول رقم: 1 تطور مؤشر أسعار الغذاء في الجزائر والعالم خلال الفترة 2007-2017

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر العالمي	161.4	201.4	160.3	188	229.9	213.3	209.8	201.8	164	154.9	174
المؤشر الجزائري	122.9	132.1	144.5	150.6	159.5	183.3	185.7	193.9	200	207.4	217

المصدر: - http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/

- الديوان الوطني للإحصائيات، الأرقام الاستدلالية لأسعار المستهلك، أعداد متفرقة، الجزائر على الموقع الرسمي: http// :www.ons.dz.

من الجدول نلاحظ بأن المؤشر العام لأسعار الغذاء للمستهلك في الجزائر في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2007-2017، حيث تختلف معدلات التغير من سنة لأخرى والتي بلغت أقصاها سنة 2012 بمعدل تغير في الأسعار حوالي 14.9% أين بلغ المؤشر حوالي 183.3 نقطة مقارنة بنحو 159.5 نقطة سنة 2011 لينخفض معدل التغير سنة 2013 إلى 1.3%، لكنه بقى في حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية 2017 في حين بقي المؤشر العام لأسعار المواد الغذائية في الجزائر في ارتفاع مستمر على عكس المؤشر العالمي الذي عرف ارتفاعين أساسين لأسعار المواد الغذائية هما أزمة 2008 و2011 وبعدها بدأ المؤشر في الانخفاض ليعاود الارتفاع سنة 2017.

شكل رقم: 1 معدل التغير في مؤشر أسعار الغذاء العالمي والجزائري خلال الفترة 2007-2017

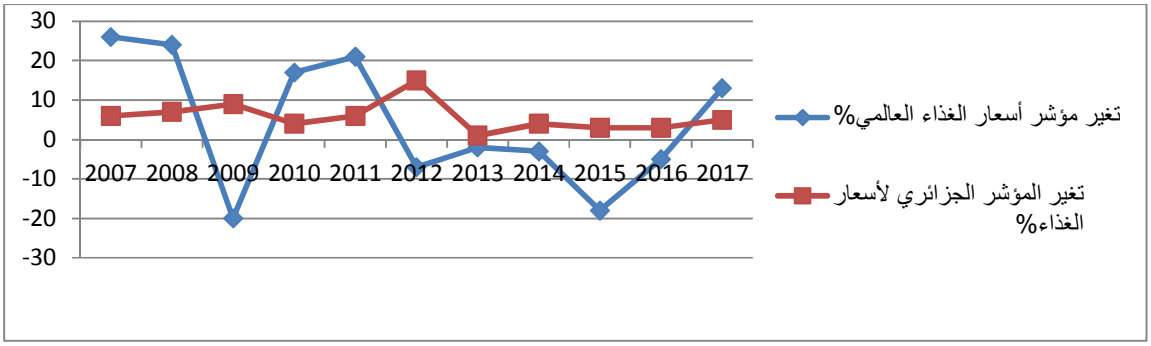

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول (1)

من الشكل نلاحظ بأن معدل التغير في مؤشر أسعار الغذاء في الجزائر موجب وفي حالة تذبذب صعودا ونزولا مما يعني بأن المؤشر في حالة تزايد ولكن معدل التزايد متذبذب غير متأثرا بالانخفاض الحاصل في مؤشر الغذاء العالمي لسنة 2009 وكذلك الانخفاض بعد أزمة 2011، كما أن معدل التغير في مؤشر الغذاء الجزائري أقل من العالمي نظرا لمختلف التدابير التي اتبعتها الجزائر من أجل التحكم في أسعار الغذاء على المستوى الوطني ولعل أهمها سياسة الدعم المتبعة بدءا من سنة 2011، بالمقارنة مع التغيرات الحاصلة في المؤشر العالمي لأسعار الغذاء نلاحظ بأنه في حالة تذبذب صعودا وهبوطا بين الموجب والسالب مما يعني بأن المؤشر يتزايد ثم يتناقص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم: 2 تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق الجزائرية خلال الفترة 2007-2017

السنة / السلعة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الخبز والحبوب	108.6	232.7	114	114.9	124	129	130.7	131.6	135.9	145.8	145.3
اللحوم	92.86	98.18	155	151	170	207	214.1	179.8	213.7	223.7	220.9
الأسماك	216	245	209	233	250	334	324.1	386.2	501.3	490.1	602.8
الحليب	107	114	115	115.2	122	125	124.9	132.5	137.2	139.9	141.7
الزيوت	113.6	130.2	156	157.4	177	183	186.8	188.6	188.7	189.6	191
السكر	170	195	172	177.5	181	183	183.1	181.1	183.7	189.5	196.3
الفواكه	211.5	225.6	246.3	197.9	158.5	180	185.7	220.4	195.5	259.85	303.6
الخضر	186.5	199.9	237.6	151	155	200	196.8	196.6	242.2	215.7	267.6
البطاطا	172.8	119.4	139.5	179.8	167.9	199	143.8	179.1	319.4	171.2	266.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الديوان الوطني للإحصائيات، الأرقام الاستدلالية للأسعار، أعداد متفرقة، على الموقع الرسمي: www.ons.dz : //http

من الجدول نلاحظ بأن جميع السلع الغذائية الأساسية مؤشر أسعارها في ارتفاع متواصل من سنة لأخرى خلال الفترة 2007-2017، رغم بعض الانخفاضات الحاصلة سنة 2013 نظرا لتراجع المؤشر العالمي لأسعار الغذاء، حيث أن كل من الحبوب والحليب هي المنتجات الوحيدة الخاضعة لنظام الأسعار المقننة وبالتالي فإن أسعارها لم تتأثر عند الاستهلاك بتقلبات أسعار السوق العالمية، فدعم الدولة لهذه المواد يبقي على استقرار السعر في مستوى مقبول، فعلى سبيل المثال يتم بيع القمح الصلب واللين بأسعار مدعمة من طرف الديوان الوطني للحبوب تقدر بحوالي 2280 دج و1285 دج للقنطار الواحد على التوالي، في حين يتم شراؤها من السوق الدولي بحوالي 4500 دج و3500 دج للقنطار الواحد من القمح الصلب واللين على التوالي وتتحمل الدولة الفارق في السعر(المجلس الشعبي الوطني، 2011، ص100). من جهة أخرى يبيع الديوان الوطني للحليب مسحوق الحليب بسعر مدعم يقدر بنحو 159 ألف دج للطن مقابل متوسط استيراد في حدود 420 ألف دج للطن، كما عرفت أسعار السكر زيادات في سعر الكيلو غرام الواحد ما بين 2009-2011 إلى أن تم تسقيف الأسعار سنة 2011 وتم اتخاذ تدابير استعجالية من طرف الحكومة الجزائرية لضبط الأسعار عند الاستهلاك من خلال تسقيف سعر السكر إلى 90 دج للكلغ بالنسبة للسكر الأبيض و600 دج لعبوة الزيت 5 لتر في مارس 2011، كما تم تسقيف هوامش الربح بالنسبة للسكر والزيت بحوالي 8%، 5%، 5%، 10% من السعر الأصلي للمنتج محليا، للمستورد، البيع بالجملة والبيع بالتجزئة على التوالي(المجلس الشعبي الوطني، 2011، ص103).

إن السوق الوطنية يتم تموينها بالمواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب والسكر والزيوت الغذائية بنسب عالية من الاستيراد؛ كمواد أولية أو كمواد مصنعة حيث يتم تدعيم كل من الحبوب والحليب من طرف الحكومة الجزائرية للتحكم في أسعارها، في حين مادتي السكر والزيوت فيتم استيرادها من طرف الخواص ولهذا فأسعارها في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى رغم تسقيف هوامش أرباحها. فالأسعار لا ترتفع بنفس الوتيرة في كل البلدان حيث تتأثر الأسواق الوطنية حسب نوع الحماية التي تمارسها الحكومات ضد ضغوطات الأسعار العالمية من خلال استعمال الإعانات وتخفيض أو إلغاء الرسوم على الاستيراد ورفع الإنتاج الوطني، ففي الجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ألغت الحكومة الجزائرية الرسوم والحقوق الجمركية المفروضة على السكر والزيوت عند الاستيراد بدءا من سنة 2011 لكي تخفض من أسعارها في السوق الوطنية.

المحور الثاني: انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على حجم الفجوة الغذائية بالجزائر خلال الفترة (2007-2017):

تمثل الواردات الغذائية نسبة معتبرة من مجمل الواردات، بينما تشكل الصادرات الغذائية نسبة ضعيفة جدا مقارنة بإجمالي الصادرات التي تشكل المحروقات حوالي 95% إلى 98.5%، وهذا ما أحدث خللا هيكليا في بنية التجارة الخارجية الجزائرية (خضراوي، 2012، ص279)، ومما لا شك فيه فقد تأثرت تجارة المنتجات الغذائية في الاتجاهين الايجابي والسلبي في آن واحد، نتيجة للتقلبات الحاصلة في الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية ولكنها تختلف ما بين الصادرات والواردات، من جهة أخرى سجلت الجزائر لعقود عجز في الميزان التجاري الغذائي نظرا لاستيرادها معظم السلع الغذائية الأساسية والتي بلغت أسعارها عالميا أسعار قياسية وهو ما عمق من الآثار السلبية، بينما تصدر عدد محدود من المنتجات الغذائية والتي تستحوذ التمور وبعض أنواع الفواكه عليها والتي لم ترتفع أسعارها عالميا بصفة كبيرة، هذا ما كان نتيجته تعميق العجز الغذائي أثناء ارتفاع الأسعار العالمية لهذه المواد الغذائية الأساسية.

أولا: انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على حجم الصادرات الغذائية في الجزائر خلال الفترة(2007-2017):

تمثل الصادرات بصفة عامة مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مخاطر الاستيراد وتمويل مختلف المشاريع محليا، كما يعتبر التصدير منفذ أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت السوق المحلية على استيعابها نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين أحيانا أخرى، وتتمثل صادرات الجزائر من الإنتاج الزراعي في التمور، الحمضيات والزيوت وخاصة زيت الزيتون، لكنها لا تمثل إلا نسبة ضعيفة جدا من إجمالي الصادرات.

الجدول رقم: 3 تطور الصادرات الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

السنة	الصادرات الغذائية بالمليون دولار	إجمالي الصادرات بالمليون دولار	نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات بـ%
2007	92	60916	0.15
2008	121	79146	0.15
2009	113	45477	0.24
2010	305	57762	0.52
2011	357	73802	0.48
2012	313	72620	0.43
2013	402	65823	0.61
2014	323	62886	0.51
2015	239	37787	0.63
2016	327	30026	1.08
2017	348	34763	1

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 2011، 2012، 2013، 2017، الجزائر، صفحات متفرقة.

- Ministère des finances, Direction générale des douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2015, 2016, 2017. Disponible sur : www.douane.gov.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الجدول نلاحظ:

- أن قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية قد ارتفعت سنة 2008 بما نسبته 31.5% مقارنة بسنة 2007، مستفيدة بذلك من عامل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية لتتراجع قيمة الصادرات الغذائية سنة 2009 بما نسبته 6.6% مقارنة بالسنة السابقة نتيجة لتراجع الأسعار العالمية للغذاء، كما سجلت سنة 2010 و2011 ارتفاعا في قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية بمعدل سنوي قدر بنحو 169% و17% على التوالي بسبب تحسن الإنتاج من المواد الغذائية الموجهة للتصدير وارتفاع أسعارها عالميا، لكنها تراجعت سنة 2012 نتيجة لتراجع الأسعار العالمية، في حين سجلت سنة 2013 أعلى ارتفاع في قيمة الصادرات الغذائية خلال فترة الدراسة ثم سجلت السنة الموالية انخفاضا في قيمتها، وخلال الفترة اللاحقة 2016-2017 أخذت قيمة الصادرات الغذائية في الارتفاع نتيجة لعامل ارتفاع أسعارها عالميا، إذ تتماشى قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية عموما طرديا مع اتجاه الأسعار العالمية للمواد الغذائية، حيث بارتفاع هذه الأسعار ترتفع قيمتها وبمجرد تراجعها تتراجع، والجدير بالذكر أن هذه المنتجات المصدرة إلى الخارج لا تمثل السلع الغذائية الأساسية التي بلغت أسعارها أرقاما قياسية مثل الحبوب والزيوت والألبان، وعليه كانت الإيرادات المحققة نتيجة للتصدير من السلع الغذائية ضعيفة مقارنة بفاتورة الواردات من السلع الغذائية الأساسية (الحبوب، الألبان، السكر والزيوت).
- من جهة ثانية نلاحظ بأن نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات خلال فترات ارتفاع الأسعار العالمية في انخفاض مقارنة بالسنوات السابقة لها، حيث بلغت سنة 2008، 2011، 2017 حوالي 0.15%، 0.48% و1% على الترتيب بعدما كانت 0.15%، 0.52% و1.08% مما جعل استفادة الجزائر من عامل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية محدود جدا.

إن نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات تراوحت ما بين 0.15% و1.08% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع ما تطمح الجزائر لتحقيقه؛ من خلال برامج التنمية الفلاحية المطبقة وترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتقليص حجم الواردات، حيث ركزت استراتيجية التنمية الفلاحية في برامجها على الاهتمام بترقية إنتاج وتصدير المنتجات التي يمكن توفرها خارج الفصل(فصل إنتاجها) كالتمور وكذلك بعض المنتجات الأخرى المنتجة حسب الطلب كالتوابل ومواد الزراعات الغذائية التي يمكن أن تكون محل تصدير مثل زيت الزيتون، عصير الفواكه، خضر، لحوم حمراء وبيضاء ومنتجات الصيد البحري(خياطي، 2007، ص209). لكن أهم المنتجات الفلاحية والغذائية الجزائرية المصدرة إلى الخارج تتمثل في دقلة نور، بذور الخروب، زيت الزيتون، زيوت نباتية أخرى، المعجنات، منتجات الصيد البحري بالإضافة إلى حصص من البطاطس والطماطم والبصل وفاكهة المشمش بالدرجة الأولى بعد تراجع حصة الحمضيات الموجهة للتصدير(دهينة، 2017/2016، ص263)، وتتصدر قائمة هذه المنتجات التمور بقيمة 39 مليون دولار سنة 2014 بعدما كانت 10.4 مليون دولار سنة 2001، لتبلغ نحو 51.34 مليون دولار سنة 2017، وتستوردها فرنسا بحصص كبيرة حيث قدرت حصتها من التمور ما نسبته 78% من إجمالي القيم المصدرة منها سنة 2010، تليها الصادرات إلى الإمارات العربية المتحدة ثم روسيا والمغرب بنسب أقل (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع: www.andi.dz).كما عرف منتوج زيت الزيتون الجزائري أيضا طلبا في الأسواق العالمية حيث عرفت قيمة صادراته ارتفاعا من 40 ألف دولار سنة 2001 إلى 1.3 مليون دولار سنة 2006 وذلك بما نسبته 3170% لكن سرعان ما انخفضت لتصل إلى نحو 57 ألف دولار سنة 2014 (دهينة، 2017/2016، ص263). في حين لم تسجل أي قيمة له سنة 2017، وتعتبر فرنسا وكندا من أهم مستوردي هذا المنتوج من الجزائر. ولقد صنفت الجزائر تاسع منتج عالمي لإنتاج الزيتون بنحو 80 ألف طن سنويا لتصبح بعد ذلك منافسا لأكبر المنتجين الدوليين على غرار إيطاليا وإسبانيا، لكن ما يزال بعض منتجي زيت الزيتون لاسيما في الولايات الشرقية من البلاد مثل تبسة، جيجل وتيزي وزو يعانون من تعطيل إنتاج زيت الزيتون بسبب غياب الدعم الفلاحي وعدم الاستثمار في إنجاز معاصر حديثة في الوقت الذي لا يزالون يعتمدون على المعاصر القديمة والتقليدية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://www.elmihwar.com))،كما عرف منتوج البطاطس توجها نحو التصدير لكنه كان متذبذبا فقيمة الصادرات منها انتقلت من 0.1 مليون دولار سنة 2001 إلى أن انعدمت سنة 2009 ثم ارتفعت من جديد لتصل 0.4 مليون دولار سنة 2013 وحوالي 0.35 مليون دولار سنة 2017، ويتم تصديرها إلى كل من فرنسا وتونس (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع: www.andi.dz). أما باقي المنتجات الأخرى فهي لم تعرف استمرار في عملية التصدير مثل الطماطم، البصل وفاكهة المشمش.

إن الصادرات الزراعية الجزائرية تصنف في الأسواق العالمية ضمن أجود المنتجات الطبيعية في العالم التي لم تدخل عليها التعديلات الجينية، وعليه فقد تم وضع رواق أخضر للمصدرين الجزائريين مع تحديد حصص معفية من الجمركة للعديد من المنتجات الزراعية على غرار التمور، البطاطس واللحوم بمختلف أنواعها، لكن بعد سنوات من النشاط ضمن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يتمكن القطاع الفلاحي الجزائري من بلوغ مستوى كل الحصص المتفق عليها لأسباب عدة أرجعها المنتجون الفلاحون إلى عراقيل بيروقراطية في الإدارة الجزائرية، إضافة إلى غياب الخبرة والخوف من المنافسة الخارجية، كل هذه العوامل أثرت على استفادة الجزائر من عامل ارتفاع أسعار هذه المنتجات عالميا والعمل على زيادة قيمة صادراتها الغذائية، حيث لم تصل إلى الأهداف المرجوة في إطار تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، لذا وجب النظر جيدا في العراقيل التي تحول دون ذلك، للاستفادة من ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية خاصة وأن الطلب العالمي عليها موجود، ليبقى المشكل يخص العرض فقط والهدف هنا إذا هو البحث عن السبل لجعل الاقتصاد الجزائري أكثر قدرة على تحمل صدمات الأسعار.

ثانيا: انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على حجم الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة(2007-2017):

لقد خصصت الجزائر جزءا مهما من مواردها بالعملة الصعبة لواردات المنتجات الغذائية وذلك راجع للنقص الملحوظ في الإنتاج الفلاحي المحلي، مقارنة بالاحتياجات الغذائية الداخلية حيث تكاد تعتبر الجزائر مستوردا صافيا للمنتجات الغذائية، حيث بلغ نصيب الواردات الغذائية خلال متوسط فترة الدراسة 2007-2017 إلى إجمالي الواردات حوالي 17.83% وهي نسبة مرتفعة، رغم أن الجزائر وضعت مخططاتها التنموية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الواردات بالدرجة الأولى والتي شهدت ارتفاعات محسوسة خلال الأزمات الغذائية خلال فترة الدراسة، حيث شهدت قيمة استيرادها لأهم السلع الغذائية ارتفاعا سنة بعد أخرى وذلك راجع من جهة إلى تراجع الإنتاج أحيانا وإلى ارتفاع أسعاره عالميا أحيانا أخرى في ظل تزايد الطلب المحلي بسبب التزايد السكاني.

الجدول رقم: 4 تطور الواردات الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الواردات في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

السنة	الواردات الغذائية بالمليون دولار	إجمالي الواردات بالمليون دولار	نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات بـ%
2007	4954	27631	17.92
2008	7796	39479	19.74
2009	5863	39297	14.92
2010	6027	40212	14.98
2011	9805	47300	20.73
2012	8983	50376	17.83
2013	9572	54903	17.43
2014	11005	58580	18.78
2015	9314	51501	18.18

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2016	8223	47089	17.46
2017	8437	45957	18.35

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 2011، 2012، 2013، 2017، الجزائر، صفحات متفرقة.

- Ministère des finances, Direction générale des douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Cnis, 2015, 2016, 2017, disponible sur: www.douane.gov.dz

من الجدول نلاحظ:

- قيمة الواردات الغذائية قد ارتفعت سنة 2008 بنسبة تقدر بحوالي 57.36% عما كانت عليه سنة 2007 بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية خاصة الحبوب، الزيوت، الألبان والسكر وهو ما أثقل خزينة الحكومة الجزائرية، لتسجل سنة 2009 تراجعا في قيمة الواردات قدّر بحوالي 24.79% نتيجة لتراجع أسعارها عالميا من جهة وارتفاع كمية الإنتاج الزراعي المحلي من جهة أخرى، بعدها بدأت فاتورة الواردات الغذائية في الارتفاع سنة بعد أخرى بدءا من سنة 2010 لتبلغ قيمة 9805 مليون دولار سنة 2011 بمعدل ارتفاع قدره 62.68% بعدما كانت 6027 مليون دولار السنة السابقة لها، لتتراجع سنة 2012 بمعدل قدر بنحو 8.38% بعد ذلك عادت فاتورة الواردات الغذائية للارتفاع بدءا من سنة 2013 لتبلغ رقما قياسيا سنة 2014 بما يعادل 11005 مليون دولار أي بمعدل ارتفاع قدره 14.79% مقارنة بسنة 2013 وحوالي 122.14% مقارنة بسنة 2007، ويعود هذا الارتفاع في فاتورة الواردات إلى تراجع الإنتاج من المواد الغذائية الأساسية وخاصة الحبوب انخفض الإنتاج إلى حوالي 34352 ألف قنطار بعدما كان 49123 ألف قنطار في السنة التي سبقتها، وتراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وخاصة الحبوب في ظل تزايد الطلب المحلي على هذه المنتجات الغذائية الأساسية. كما سجلت سنة 2015 انخفاضا في قيمة الواردات الغذائية بنحو 15.36% بسبب تراجع فاتورة واردات حليب الغبرة خاصة (بنك الجزائر، 2015، ص17)، واستمر هذا الانخفاض سنة 2016 لتسجل ارتفاعا آخر بنحو 2.6% سنة 2017 .
- بالنسبة لنسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات نلاحظ أنه خلال فترات ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية عالميا ارتفعت معها هذه النسبة حيث بلغت سنة 2008 حوالي 19.74% بعدما كانت 17.92% سنة 2007، لتنخفض سنة 2009 و2010، كما بلغت أقصى قيمة لها سنة 2011 نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الأساسية التي تمثل معظم سلة الواردات الجزائرية مما عمل على رفع فاتورة الواردات أيضا حيث بلغت 20.73% من إجمالي الواردات الجزائرية بعدما كانت تمثل 14.98% سنة 2010، وسجلت الفترة 2012-2017 متوسط في نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات قدّر بنحو 17.98%، وهو ما يفسر الأثر السلبي لارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية على فاتورة الواردات الغذائية في الجزائر.

الجدول رقم: 5 تطور الواردات الغذائية حسب النوع في الجزائر خلال الفترة 2007-2017 (مليون دولار)

السنة	الحبوب	الألبان ومنتجاتها	السكر	البقول الجافة	اللحوم	البن
2007	1846	1062.5	428.4	135.8	141.5	221.17
2008	3936	1293	426	192.7	173.6	304.5
2009	2323.1	838.2	162.4	51.6	172.2	295.8
2010	1986.6	993.9	678.6	299.4	168.7	244.6
2011	4052	1544.1	1163	394.8	164.6	356.3
2012	3295	1268.6	1010.9	359	256.8	392

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

231	187	220.3	730.8	920.9	2531.5	2013
337.1	306.9	229.3	859.7	1769.9	3167.9	2014
331.2	260.3	239.4	717.4	1168.5	3523.7	2015
395.9	233.3	356.8	912.2	985.11	2811.3	2016
423.29	188.4	450.5	1034.2	1409.7	2773.6	2017

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 2009-2017، صفحات متفرقة.

Ministère des finances, direction générale des douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de Cnis, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014,2015, 2016, 2017, disponible Sur : www.douane.gov.dz l'Algérie,

من الجدول نلاحظ أن:

- جميع المنتجات الغذائية الأساسية قد ارتفعت قيمة استيرادها أثناء أزمة الغذاء لسنة 2008، حيث ارتفعت قيمة واردات الحبوب بنحو 113.2% مقارنة بسنة 2007، في حين سجلت قيمة واردات الألبان ومنتجاتها ارتفاع بنحو 21.69%، وكذا بالنسبة للبقول الجافة واللحوم والبن أين سجلت قيمة وارداتها نسبة ارتفاع بنحو 41.89%، 22.68% و37.67% على التوالي مقارنة بالسنة السابقة لها، على عكس سلعة السكر الذي سجل انخفاضا طفيفا في قيمة وارداته قدر بنحو 0.56%، ويعود سبب هذا الارتفاع في قيمة الواردات بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات الأساسية في السوق العالمية نظرا لكون الجزائر تحقق نسب اكتفاء ذاتي ضعيفة من هذه السلع، وأن النسب الأكبر منها يتم تلبيتها لتغطية الطلب المحلي عن طريق الاستيراد من السوق العالمية، وهو ما جعل فاتورة الواردات ترتفع وبشكل كبير خاصة فيما يتعلق بسلعة الحبوب.
- إن تراجع الأسعار العالمية لهذه المواد الغذائية الأساسية في السوق العالمي جعل من فاتورة الواردات الغذائية الجزائرية تتراجع هي الأخرى بالنسبة لجميع السلع الغذائية الأساسية حيث تراجعت قيمة واردات كل من الحبوب، الألبان ومنتجاتها، السكر، البقول الجافة، اللحوم والبن بمعدلات قدرت بنحو 40.97%، 35.17%، 61.87%، 73.22%، 0.8% و2.85% على التوالي بالنسبة لسنة 2009 مقارنة بما كانت عليه سنة 2008، لكن ارتفاع الأسعار القياسي لسنة 2011 كان أشد حدة على فاتورة واردات الغذاء من السلع الغذائية الأساسية حيث ارتفعت واردات الحبوب بنحو 103.96% كما ارتفعت أيضا واردات كل من الألبان ومنتجاتها، السكر والبقول الجافة في حين سجلت قيمة واردات كل من اللحوم والبن تراجعا طفيفا.
- خلال الفترة 2012-2017 شهدت قيمة واردات الحبوب تذبذبا صعودا وهبوطا ويعود السبب في ذلك إلى تذبذب الإنتاج المحلي من هذه السلعة الأساسية الواسعة الاستهلاك علما أن أسعارها عالميا انخفضت خلال هذه الفترة مع بداية ارتفاعها سنة 2017، وبالنسبة لباقي السلع الغذائية الأساسية فقد شهدت تذبذبا هي الأخرى خلال الفترة 2012-2016 وذلك راجع إلى تذبذب الإنتاج المحلي من جهة وتقلب أسعارها عالميا من جهة أخرى، بالنسبة لسلعة السكر والبن فيعود التذبذب المسجل في قيمة وارداتها بصورة كلية إلى عامل تقلب أسعاره عالميا كون الجزائر لا تنتجهما خلال فترة الدراسة.
- سجلت سنة 2017 ارتفاعا قيمة واردات معظم السلع الغذائية الأساسية وخاصة فيما يتعلق بالألبان ومنتجاتها، السكر، البقول الجافة، البن بسبب ارتفاع أسعارها عالميا، بينما سجلت قيمة واردات الحبوب تراجعا طفيفا في وارداتها نظرا لتحسن الإنتاج المحلي مع ارتفاع أسعارها عالميا في ظل معاناة الجزائر من أزمة مالية خانقة بسبب تهاوي أسعار النفط، وكذا بالنسبة للحوم تراجع طفيف في قيمة وارداتها نظرا لتراجع الطلب المحلي عليها بسبب ضعف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وارتفاع أسعارها محليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وتعرف الكميات المستوردة من الحبوب ارتفاعا مقارنة بباقي المنتجات الغذائية الأخرى وذلك بسبب عجز الإنتاج الوطني على تلبية الطلب المحلي عنها، وأهميتها في سلة الغذاء بالنسبة للمواطن الجزائري، هذا الاتجاه نحو الواردات لتحقيق الأمن الغذائي شكل ثقلا كبيرا على الفاتورة الغذائية خاصة فترات ارتفاع الأسعار العالمية لها حيث مثلت قيمة واردات الحبوب ومشتقاتها النسبة الأكبر بالنسبة لقيمة إجمالي الواردات الغذائية خلال فترة الدراسة والتي بلغت نحو 50.48% سنة 2008، 41.32% سنة 2011، 37.8% سنة 2015 ونحو 32.8% سنة 2017 وهي نسبة كبيرة، فارتفاع أسعار هذه السلعة عالميا حتما سوف يثقل فاتورة وارداتها الغذائية.

إن الجزائر تكاد تعتبر مستوردا صافيا للمنتجات الزراعية حيث بلغ نصيب الواردات الغذائية من إجمالي الواردات الجزائرية في المتوسط نحو 17.83% خلال فترة الدراسة، وقيمة الواردات الغذائية لم تتوقف عن الارتفاع بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية من جهة، ولزيادة الكميات المستوردة من جهة ثانية أثناء تراجع أسعارها عالميا نظرا لضعف الإنتاج المحلي في تلبية الطلب بالجزائر وهذا رغم سياسات الدعم التي تنتهجها الحكومة سواء لتشجيع الإنتاج المحلي أو تشجيع الإنتاج للتصدير، وهذا يدل على أن القطاع الزراعي لا يزال ضعيفا وهشا إلى حد يصعب علاجه بهذه الميكانيزمات التي تحرك برامج التنمية الفلاحية. وبهذا يمكن القول بأن تأثير تقلب الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية بالجزائر كان سلبيا في مجمله، ففي فترات ارتفاع الأسعار العالمية نلاحظ بأن فاتورة الواردات الغذائية قد ارتفعت نتيجة لهذا العامل، أما في فترات انخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية نجد بأن فاتورة الواردات الغذائية مرتفعة أيضا رغم تسجيل بعض الانخفاضات الطفيفة وذلك بسبب زيادة الكميات المستوردة نتيجة لهذا الانخفاض، ومنه في كلتا الحالتين نجد بأن فاتورة الواردات الغذائية الجزائرية باهضة.

في ظل الارتفاع المتزايد لفاتورة الواردات الغذائية بالجزائر مع النمو المتزايد الضعيف جدا والمتذبذب في الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية الأساسية والتي اقتصرت على منتوج التمور خاصة نجد أن نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية ضعيف جدا، وهو ما يفسر نسبة الاستفادة الضعيفة جدا من عامل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية في حالة الصادرات الغذائية والتأثير السلبي الكبير على الواردات الغذائية الجزائرية.

الجدول رقم: 6 تطور نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية بالجزائر خلال الفترة 2007-2017 (%)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة التغطية بـ%	1.85	1.55	1.92	5.06	3.64	3.48	4.19	2.93	2.56	3.47	4.12

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدولين السابقين.

من الجدول نلاحظ بأن:

- نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية خلال فترة الدراسة تراوح بين 1.55% و5.06% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر في القطاع الزراعي خاصة ما تعلق بالأراضي الصالحة للزراعة.
- في الفترات التي سجلت مستويات قياسية لارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية نلاحظ بأن نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية تنخفض مقارنة بالسنة السابقة لها، حيث سجلت سنة 2008 حوالي 1.55% مقارنة بنحو 1.85% سنة 2007، كما سجلت سنة 2011 حوالي 3.64% مقارنة بنحو 5.06% سنة 2010، كما سجلت سنة 2014 و2015 نسب متدنية لتغطية الصادرات للواردات الغذائية مقارنة بسنة 2013 حيث بلغت نحو 2.93% و2.56% على التوالي مقارنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنحو 4.19% سنة 2013، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية خلال هذه الفترة نتيجة لتراجع الإنتاج المحلي وتراجع أسعار هذه المنتجات الغذائية الأساسية عالميا مع ارتفاع الكميات المستوردة منها، وهو ما يفسر بأن التأثير السلبي لارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية على زيادة فاتورة الواردات أكبر من التأثير الايجابي على الرفع من قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية، وبالتالي كانت نسبة الاستفادة من هذا الارتفاع في الأسعار العالمية ضعيف جدا.

ثالثا: انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على حجم العجز الغذائي خلال الفترة (2007-2017):

ظلّ الميزان التجاري للمنتوجات الزراعية الغذائية يسجل عجزا مستمرا يختلف من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، وهذا رغم جهود الحكومة الجزائرية بالعمل على تطبيق مشاريع وبرامج للنهوض بالقطاع الزراعي وزيادة الإنتاج لتذليل العجز وتحقيق فوائض إلا أنها لم تعكس القدرات الحقيقية لهذا القطاع، وبقي رصيد الميزان التجاري الزراعي للمنتوجات الغذائية في حالة اختلال ولم تسجل تغطية حاجات السكان في مادة غذائية أساسية واحدة أو عدة مواد ذات أهمية نسبية أو هناك فائض بحيث عوائد صادرات مادة غذائية ما تغطيه كلفة واردات مادة أخرى(فوزي، 2007/2006، ص 141)، ويتغير حجم العجز الغذائي في الجزائر تبعا للعديد من العوامل أهمها تتمثل في تغير الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية والتي يتم استيرادها بكميات كبيرة خاصة ما تعلق منها بالحبوب السلعة الواسعة الاستهلاك في الجزائر والتي تحقق فيها الجزائر نسب اكتفاء ذاتي ضعيفة، والعامل الآخر يتمثل في حجم الإنتاج المحلي وحجم الاستيراد الخارجي للمواد الغذائية الأساسية، والجدول الموالي يبين تطور العجز الغذائي في الجزائر.

الجدول رقم: 7 تطور العجز الغذائي ومعدلات نموه السنوي في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

السنة	العجز الغذائي بالمليون دولار	الفترة	معدل نمو العجز الغذائي
2007	4862	2008/2007	57.87+
2008	7675	2009/2008	24.69-
2009	5780	2010/2009	1-
2010	5722	2011/2010	65.11+
2011	9448	2012/2011	8.23-
2012	8670	2013/2012	5.76+
2013	9170	2014/2013	16.46+
2014	10682	2015/2014	15.04-
2015	9075	2016/2015	12.99-
2016	7896	2017/2016	2.44+
2017	8089		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات جدول الصادرات والواردات.

من الجدول نلاحظ بأن:

- رصيد الميزان التجاري الزراعي للمنتجات الغذائية الجزائري حقق عجزا خلال فترة الدراسة، تميز هذا العجز بتذبذبه من سنة لأخرى ولكنه بقي مرتفعا، حيث أن قيمة العجز فاقت 5722 مليون دولار خلال الفترة 2008-2017 كحد أدنى سنة 2010 لتبلغ 10682 مليون دولار كحد أقصى سجل سنة 2014، ويعود سبب هذا التذبذب إلى التقلب الحاصل في أسعار المواد الغذائية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساسية في السوق العالمي من جهة وإلى حجم الإنتاج والاستهلاك المحلي من جهة أخرى إضافة إلى كمية الاستيراد من السلع الغذائية الأساسية خاصة الحبوب والتي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة.

- نسبة نمو العجز التجاري للمواد الغذائية بلغت أقصاها سنة 2011 أين ارتفعت النسبة بنحو 65.11% والسبب في ذلك راجع إلى الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية، كما أن سنة 2008 هي الأخرى سجلت ارتفاعا كبيرا في معدل نمو العجز الغذائي قدرت بنحو 57.87% مقارنة بالسنة السابقة، ليتراجع العجز الغذائي سنة 2009 و2010 بما نسبته 24.69% و1% على التوالي ولكنه بقي مرتفعا وهذا راجع إلى تراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية من جهة وزيادة الإنتاج المحلي من جهة ثانية نتيجة لجهود الحكومة في هذا الإطار، وبعد سنة 2011 التي سجل فيما معدل نمو العجز الغذائي أقصاه تراجع العجز الغذائي سنة 2012 بما نسبته 8.23% ولكنه بقي مرتفعا أيضا، والجدير بالذكر أنه رغم تراجع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في السوق العالمية خلال الفترة 2012-2016 إلا أن نسبة نمو العجز قد سجلت ارتفاعا سنة 2013 و2014 بسبب زيادة كمية الاستيراد من المواد الغذائية الأساسية خاصة الحبوب والحليب نظرا لتراجع أسعارها عالميا مع بطئ في نمو الإنتاج المحلي وتراجعه أحيانا أخرى، بينما سجلت سنة 2015 و2016 تراجع معدل نمو العجز الغذائي بسبب تراجع كمية الواردات الغذائية التي كان سببها الأزمة المالية التي تعيشها الخزينة الجزائرية نتيجة لتهاوي أسعار النفط أين تم فرض حصص للاستيراد ومنع منتجات غذائية أخرى من الاستيراد لكن سرعان ما عاود معدل نمو العجز الغذائي إلى الارتفاع سنة 2017 بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية الأساسية.

خاتمة:

بالرغم من أن الجزائر تتوفر على مقومات طبيعية خاصة الأراضي الصالحة للزراعة وكذلك البشرية والمالية، إلا أنها تعاني من مشكلة غذائية حادة، وتتركز هذه المشكلة خصوصا في أن السلع الغذائية الاستراتيجية الواسعة الاستهلاك من طرف ا لمواطن الجزائري والمتمثلة في الحبوب، البقول الجافة، الحليب ومشتقاته، الزيوت والسكر تعاني من فجوة كبيرة بين الإنتاج الوطني والاحتياجات الكلية بفعل عدم مواكبة النمو في الإنتاج الزراعي مع معدلات الطلب على الغذاء، في ظل التزايد السكاني وهجرة العمالة الزراعية بحثا عن مستوى معيشي أفضل في المدن.

نتيجة لهذه الوضعية تعتبر الجزائر من أكبر مستوردي الغذاء من الأسواق العالمية للمواد الغذائية، وهو ما جعلها تتأثر مباشرة بتقلبات أسعار هذه المواد الغذائية الأساسية عالميا والتي تحقق فيها الجزائر معدلات اكتفاء ذاتي ضعيفة، مخلفة بذلك العديد من الآثار البليغة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة توصلنا إلى مايلي:

-يشكل ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية أحد التحديات الكبيرة للجزائر في ظل تهاوي أسعار النفط، مما يساهم سلبا في ارتفاع القيمة الكلية للفجوة الغذائية الجزائرية، إذ أن هناك تباين بين معدل الزيادة في أسعار السلع الغذائية من سلعة لأخرى ومن أزمة غذائية لأخرى؛

-تواجه الجزائر حاليا مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات الغذائية بسبب ضعف الإنتاج الزراعي المحلي، في ظل ارتفاع أسعارها عالميا، وعدم قدرة هذا المستوى من الإنتاج من مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان، ويمكن أن تزداد الوضعية خطورة بسبب تدهور العائدات النفطية بفعل انخفاض أسعاره وتراجع حجم الطلب عليه لأن صادرات الجزائر من المحروقات تمثل الأغلبية الساحقة ضمن صادرات الجزائر الكلية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-بالنسبة للمنتجات الزراعية التي تحقق فيها الجزائر نسب اكتفاء ذاتي عالي وفوائض تصديرية فإنها تتأثر في الاتجاهين السلبي والإيجابي من ارتفاع أسعارها عالميا، حيث أن عملية تصدير الفوائض لمثل هذه المنتجات-التمور والفواكه-التي لم يرتفع سعرها في السوق العالمي إلى درجات قياسية، فإن الاستفادة من عملية التصدير تكون إيجابية لكنها ضعيفة، في حين أن المنتجات التي تحقق فيها الجزائر نسب اكتفاء ذاتي عالية أين يتم تلبية معظم الطلب الداخلي من الإنتاج المحلي والجزء المتبقي البسيط يتم اللجوء إلى السوق العالمي لتوفيره، فإن التأثير يكون سلبي لكنه ضعيف لأن أسعارها لم ترتفع إلى درجات قياسية، أما بالنسبة للمنتجات ضعيفة الاكتفاء الذاتي والتي تمثل السلع الغذائية الأساسية مثل الحبوب فإن معظم الطلب المحلي يتم تلبيته من عمليات الاستيراد، وهنا يكون التأثير سلبي كبير لأن السلع أسعارها ارتفعت الى مستويات قياسية حيث انخفضت نسب الاكتفاء الذاتي منها؛

-تمثل الواردات الغذائية نسبة معتبرة من إجمالي الواردات بالجزائر بينما تمثل الصادرات الغذائية نسبة ضعيفة جدا من إجمالي الصادرات، فقيمة الواردات الغذائية قد ارتفعت أثناء أزمات الغذاء نظرا لارتفاع أسعار الغذاء وكذلك الحال بالنسبة للصادرات الغذائية ولكن نسبة ارتفاع الواردات أكبر بكثير من نسبة ارتفاع الصادرات، وعدم التوازن الكبير والمزمن بينهما جعل الفجوة الغذائية في تزايد مستمر، مما جعل نسبة تغطية الصادرات للواردات الغذائية الجزائرية ضعيفة جدا، مما يعني أن الفجوة الغذائية كبيرة جدا، ويمكن تفسيره بأن فاتورة الواردات الغذائية باهظة جدا نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء؛

-ان مؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر عرف ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة عكس المؤشر العالمي لأسعار الغذاء الذي عرف تراجعا مباشرة بعد أزمات الغذاء لسنة 2008 و2011، رغم سياسات الدعم التي اتبعتها الجزائر لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء، حيث أن الزياد في أسعار المنتجات الاستراتيجية كالحبوب أكبر بكثير من الزيادات في أسعار السلع الأخرى مثل: التمور والفواكه ذات الأهمية الأقل في سلة غذاء المواطن الجزائري.

اقتراحات الدراسة:

-يجب إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي الجزائري بشقيه النباتي والحيواني ضمن السياسة الاقتصادية، ومنح الأولوية لتحسين وتكثيف الإنتاج الزراعي الغذائي، خاصة الحبوب، البقول الجافة، الحليب، الأعلاف واللحوم وتخصيصها بما تستحق من موارد وجهود إنمائية، لتفادي التحديات والمخاطر المترتبة عن مشكلة الفجوة الغذائية الناتجة عن ارتفاع فاتورة الواردات بسبب تقلب الأسعار؛

-تجنيد جميع الإمكانيات الوطنية الجزائرية من أراضي صالحة للزراعة، تقنيات زراعية وموارد مالية وبشرية ومواد عضوية وأسمدة تدخل أساسا في تطوير الإنتاج الزراعي، وتحقيق جودة عالية بما يسمح للإنتاج الزراعي من توفيره بكميات كافية وذات جودة عالية وبأسعار مقبولة؛

-لابد من وضع آلية لضبط أسعار الغذاء في السوق المحلية ومراقبتها، علما أنه غالبا ما تنخفض أسعار المواد الغذائية الأساسية عالميا لكنها تبقى مرتفعة محليا؛

-تفعيل العمل بالقوانين التي تجرم انتهاك الأراضي الفلاحية في ظل انتشار لوبيات المال والأعمال التي تستحوذ على الأراضي الزراعية، من أجل استغلالها في مشاريع تجارية مربحة بالدرجة الأولى عوض استغلالها للزراعة، مما يعمل على تقليص المساحات الزراعية، كما أن التوجه نحو استصلاح أراضي زراعية جديدة مكلف جدا وأقل إنتاجية، هذه الممارسات لها نتائج سلبية على الإنتاج الفلاحي خاصة من السلع الغذائية الواسعة الاستهلاك كالحبوب؛

-إعطاء الدعم الكافي لمشاريع الشباب الناشط في مجال الصناعات الغذائية الجزائرية من أجل توفير السلع الغذائية بأسعار معقولة وبكميات كافية للمواطنين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع:

1- الأطروحات:

-دهينة مجدولين، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (2016/ 2017).

-فوزي عبد الرزاق، الأهمية **الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر-**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2006/2007).

2- مواقع الانترنيت:

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع: www.andi.dz

-http://www.elmihwar.com.

- http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar.

-الديوان الوطني للإحصائيات، الأرقام الاستدلالية لأسعار المستهلك، أعداد متفرقة، الجزائر على الموقع الرسمي: http// :www.ons.dz

-الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الديوان الوطني للإحصائيات، الأرقام الاستدلالية للأسعار، أعداد متفرقة، على الموقع الرسمي: www.ons.dz : http//

3-تقارير ومنشورات:

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 2009-2017، صفحات متفرقة.

-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 2011، 2012، 2013، 2017، الجزائر، صفحات متفرقة.

-خياطي محمد، الممارسات الزراعية الجيدة في الجزائر، لقاء الخبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007).

-المجلس الشعبي الوطني، تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، الجزائر، 2011.

-بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، الجزائر، 2015.

-Ministère des finances, Direction générale des douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Cnis, 2015, 2016, 2017, disponible sur: www.douane.gov.dz

-Ministère des finances, direction générale des douanes, Rapports statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Cnis, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014,2015, 2016, 2017, disponible Sur : www.douane.gov.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com